

العولمة الاقتصادية وأثرها على العدالة الاجتماعية والاقتصادية لدول العالم الثالث

Economic globalization and its impact on the social and economic justice of third world countries

د/صولة فيروز*

جامعة العربي التبسي - تبسة (الجزائر)، fairouz.saoula79@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2021/02/15 ؛ تاريخ القبول : 2022/01/24 ؛ تاريخ النشر : 2022/06/12

Abstract

The world has become an Economic trend more than any field, and economic globalisation has become the official topic for globalisation today , especially in light of the growth and acceleration of global développements in various fields. and that imposed liberal economic system on most of the developing countries That have become affiliated with them in any way however , this composition and global arrangement of the economies of the economies of countries is behind the imbalance in the economic and social justice of third world countries it is embodied in ; high rates of poverty ,unemployment ,ets ., and the low economic level , especialley the productive level , which requires significant efforts and challenges in order to overcome these imbalances , but these efforts remain dependet on its policy and strategy in the power of planning and its efficiency internally and externally to overcome and achieve justice the desired socio_economic , in wich developed . countries controlling the institutions and programs of economic globalisation play a large and dangerous role .

.keyword: Economic globalization ; social justice; economic justice; developing countries (third world); development

المخلص

أصبح العالم يتوجه توجها اقتصاديا أكثر من أي مجال آخر، وأصبحت العولمة الاقتصادية الناطق الرسمي للعولمة اليوم، خاصة في ظل تنامي وتسارع التطورات العالمية في مختلف المجالات؛ وتبقى الدول المتقدمة أو دول الشمال الليبرالية هي المتحكم الأساسي في العولمة الاقتصادية والتي فرضت أنظمة اقتصادية ليبرالية على أغلب الدول النامية التي أصبحت تابعة لها بأي شكل من الأشكال.

غير أن هذا التركيب والترتيب العالمي لاقتصاديات الدول خلف اللاتوازن في العدالة الاقتصادية والاجتماعية لدول العالم الثالث تتجسد خاصة في: اختلال الخدمات الصحية، والتعليم، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة... الخ، وتدني المستوى الاقتصادي خاصة منه الانتاجي؛ ما يتطلب منها مجهودات وتحديات كبيرة حتى تتمكن من تجاوز هذه الاختلالات؛ لكن تبقى هذه المجهودات مرهونة بسياساتها واستراتيجياتها في قوة التخطيط ونجاعته داخليا وخارجيا لتخطي وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية المنشودة، والذي تلعب فيه الدول المتقدمة المتحكمة في مؤسسات وبرامج العولمة للاقتصادية دورا كبيرا وخطيرا.

الكلمات المفتاحية : العولمة الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، العدالة الاقتصادية، البلدان النامية (العالم الثالث)، التنمية.

*المؤلف المرسل.

مقدمة:

إن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المواكبة لقضايا العولمة سيما العولمة الاقتصادية أحدثت فجوات تنموية بين مختلف دول العالم على الرغم من انتهاج الأنظمة الاقتصادية المناوئة للعولمة والمتمثلة في الأنظمة الليبرالية. فالعديد من الدول خاصة منها الدول النامية باتت تصارع معدلات التقدم والتطور الاجتماعي والاقتصادي خاصة، مما جعلها عرضة للكثير من المشكلات التنموية ومخططاتها ما أثر بالسلب على الحياة الاجتماعية لمجتمعاتها. وبات التساؤل مطروح للعديد من ساسة الدول من قبل الشعوب المقهورة، والتساؤلات نفتها يطرحها ساسة الدول على مسؤولي الأنظمة العالمية وما يتعلق بقضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية التي تنادي بها المؤسسات الرئيسة لنظام العولمة. حاول في هذه الورقة استدراج بعض القضايا التي تثير الموضوع من خلال كيفية التأثير على الوضع الراهن ومعادلة الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية، بحث اعتمدنا على تغطية العناصر التالية: (مفاهيم أساسية للدراسة، وسائل العولمة ومؤسساتها، مشكلات التنمية في دول العالم الثالث وعلاقتها بالعولمة الاقتصادية، تحليل سوسيو-اقتصادي لاختلال العدالة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية بفعل مؤسسات العولمة الاقتصادية، آثار العولمة الاقتصادية على العدالة الاجتماعية في الدول النامية).

الاشكالية:

منذ نهاية الحرب الباردة بين المعسكر اليساري والمعسكر الشمالي، فازت الليبرالية كأداة استعمارية جديدة تهيمن على دول الجنوب؛ وأصبح النظام الرأسمالي قوة ايدولوجية واقتصادية وسياسية عالمية تعرف بالعولمة الاقتصادية، وباتت الدول منذ ذلك الحين الواحدة تلوى الأخرى تتبع النظام الليبرالي وسرعان ما أصبح العالم اليوم عالم رأسمالي براغماتي، وقد ساعد في ذلك المؤسسات الاقتصادية العالمية والتي منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية... وبتزكية من هيئة الأمم المتحدة .

وتخلفت دول العالم الثالث في تطبيق هذا النظام الجديد لكن فرض عليها بقوة القانون الاقتصادي من طرف مؤسسات العولمة المالية، خاصة بعد أن وجدت نفسها مدانة من الصناديق العالمية بأموال يصعب تسديدها في آجالها المحددة؛ وأصبح على الدول النامية تسهيل وتقبل كل ما يطلب منها من اجراءات اقتصادية في ظل سياسية الاندماج في المؤسسات العالمية الاقتصادية، ضنا منا أنها ستحقق الطريق السريع للنمو وتسهيل عمليات التصنيع والتقدم في الاصلاح، والتعديل، والانعاش الاقتصادي والاجتماعي .

وباتت الدول النامية كباقي دول العالم تضع خطط واستراتيجيات تنمية تسعى من خلالها تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية بين مواطنيها، وكذا السعي من أجل تحقيق مكانة بين القوى الاقتصادية عالمية؛ ولكن رغم تجاوز الزمن لفترة الحروب والنزاعات العسكرية دخلت العديد من دول العالم فترة جديدة من التأزم الاقتصادي والاجتماعي على الرغم من تطبيقها لسياسات المطلوبة منها أو التي فرضت عليها.

ولا تزال هذه المجتمعات تغرف الفقر، والفقر المدقع، والجوع، والأمراض، والتخلف، وتراجع القدرة الشرائية،... إلخ، وكذا تراجع المردودية الاقتصادية، والمستوى الاقتصادي والمالي بشكل عام، والمستوى التعليمي... إلخ .

وفي المقابل نلاحظ تطور تكنولوجي واقتصادي ومالي وعسكري في الدول المتقدمة، وإن كان هذا لا ينفي أن العدالة الاجتماعية والاقتصادية في ذات الدول مختلفة إن أن الجدير بالذكر أن المعادلة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول متقدمة المهيمنة على العولمة الاقتصادية ودول نامية أو الفقيرة بقيت على حالها، أو ربما زادت وتيرة تلك الفروقات، حيث صرح العديد من المحللين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين أمثال: "أنطوني جدرن"، "بولاك كبتو"، "ابراهيم العيسوي"، "جاك فونتنال"، "حميد الجميلي"،... إلخ، بأن هناك خلل في العدالة الاقتصادية والاجتماعية بين موازين الدول المتقدمة والدول النامية؛ فهذه القضية تطرح تساؤلات عديدة منها :

- ما تأثير العولمة الاقتصادية على العدالة الاجتماعية والاقتصادية في الدول

النامية؟

أهمية وأسباب اختيار الموضوع:

الموضوع يمس أهم القضايا التي تشغل الرأي السياسي والاقتصادي والاجتماعي العالمي، خاصة من قبل مسؤولي الدول النامية وكيفية المواجهة والتحديات. كما أن الموضوع العولمة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية يعتبر موضوع رغم أصالته فهو لا يزال يشكل فجوة مستمرة بين القطبين (متقدم- نامي أو متخلف) فلا تزال هذه الفجوة في استمرار رغم الادعاءات التي تمارسها دول المسطرة حول تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

- الموضوع جاء ليحلل ويوضح بعض القضايا التي تشغل الرأي العام الجماهيري المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية للدول المحلية لكنها في الحقيقة ترجع إلى خلفية نظامية عالمية تتعلف بالعولمة الاقتصادية ومؤسساتها.

الهدف من الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهم مؤسسات العولمة الاقتصادية ومكان الدول النامية فيها.

- كما تهدف من خلالها لقاء نظرة عامة عن الأوضاع الاجتماعية السائدة في دول العالم الثالث المقهورة منها خاصة.

- كما تهدف هذه الدراسة إلى تحليل سوسيو-اقتصادي لتأثيرات العولمة الاقتصادية على العدالة الاجتماعية لدول العالم الثالث.

منهج الدراسة:

بما أن الدراسة هي تحليلية فالمنهج المعتمد للدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي معتمدين في ذلك على أسلوب الاستنباطي التحليلي لبعض النظريات والمنشورات الرسمية

لمؤسسات العولمة، كما قمنا بتحليل بعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية لبعض دول العالم الثالث من خلال الاحصائيات والتقارير الرسمية الصادرة عن هذه الدول.

I- المفاهيم المفتاحية للموضوع:

1.I- مفهوم العولمة الاقتصادية:

- يقصد بالعولمة الاقتصادية تلك التغيرات التي طرأت مؤخراً على تنظيم وإدارة معظم الاقتصادات الوطنية، لاسيما اقتصاديات الدول النامية واقتصادات دول المعسكر الاشتراكي سابقاً، وكذلك التغيرات التي حدثت في تنظيم وإدارة علاقات الاقتصادية فيما بين الاقتصادات الوطنية. (العسوي إبراهيم، 2000، ص 45-46)

- "على عقلة عرسان" 1998: يقصد بالعولمة الاقتصادية نشر القيم الغربية في مجال الاقتصاد مثل الحرية الاقتصادية وفتح الأسواق وترك الأسعار للعرض والطلب ، وعدم تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي وربط اقتصاد الدول النامية بالاقتصاد العالمي ، وتعكس هذه الظاهرة زيادة حركة رؤوس الأموال وتفسح المجال واسعاً أمام أصحاب رؤوس الأموال لجمع المزيد من المال. (العزير، أحمد عبد؛ جاسم زكرياء؛ الطحان ، عبد الجليل؛، 2011، ص 66)

- ويرى أحمد مصطفى عمر 2004، أن العولمة الاقتصادية هي : (تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيداً لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد يتبادل فيه العالم الاعتماد بعضه على بعضه الآخر في كل من الخامات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة ، حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات ولا قيمة للسلع دون أسواق تستهلكها). (العزير، أحمد عبد؛ جاسم زكرياء؛ الطحان ، عبد الجليل؛، 2011، ص 66)

- يرى Gabriel Wackerman في العولمة الاقتصادية على انها تعطي حيوية للعلاقات الاقتصادية الدولية، وتعمل على تكثيفها وتركيزها عن طريق انشاء اتحادات اقتصادية والنقدية، مما يؤدي إلى استقلالية المشروع الاقتصادي للدول، ويغير من علاقات

الحكومات في التنمية الاقتصادية وتصبح هذه الخيرة أكثر حرية في عملية الاستثمار والانتقال للسلع والخدمات. (طوير, لخصر;، 2013، ص 146)

Alain Nonjon - يرى أن العولمة الاقتصادية هي : الترابط المتزايد للأسواق الوطنية من أجل إنشاء السوق العالمية ليس من أجل اتمام الأسواق الوطنية وإنما للتطوير السريع للسوق القارية. (طوير, لخصر;، 2013، ص 146)

Jeam- Louis Muchielle - العولمة هي عملي توسيع وتنشيط نشاط الشركات ، في انتاج وبيع السلع والخدمات في أكبر عدد ممكن من الأسواق. (طوير, لخصر;، 2013، ص 147)

2.I- وسائل العولمة الاقتصادية ومؤسساتها العالمية:

أ- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: ويعمل على تسهيل الاستثمار الدولي لرؤوس الأموال للأغراض الإنتاجية وتمويل الدول الأعضاء بالقروض اللازمة للإصلاح النقدي، وأعمار ما خربته الحرب العالمية الثانية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ب- صندوق النقد الدولي: وهو مسؤولاً عن إدارة النظام النقد العالمي وتحديد سياساته وقواعده الأساسية. (خيرى, سهام الدين ;، 2012، ص 40)

ج- منظمة التجارة العالمية: بدأت ملامح العولمة الاقتصادية بشكل جدي من خلال "اتفاقية الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة" الجات "GATT"، التي عقدت أكتوبر 1947م، بين عدد من البلدان تستهدف التخفيف من قيود التجارة الدولية وبخاصة القيود الكمية مثل تحديد كمية السلعة المستوردة وهو ما يعرف بنظام الحصص وقد تضمنت خفض الرسوم الجمركية على عدد من السلع".

وتشتمل هذه الاتفاقية على بعض أحكام ميثاق هافانا فأن الأمم المتحدة تساعد الدول الأعضاء في الاتفاقية على أدارتها ويرجع اسمها إلى الأحرف الأولى من اسمها بالإنجليزية، تطورت لتصبح اليوم إلى ما يعرف بمنظمة التجارة العالمية "WTO"؛ واتخذت من

مدينة جنيف في سويسرا مقرأ لها وهي اتفاقية غير ملزمة لأعضائها وهي اتفاقية للتجارة في السلع (السلع الصناعية) ونجد أن أهداف اتفاقية "الجات" هي:

- العمل على تحرير التجارة الدولية.
- إزالة العوائق أمام التبادل التجاري بين الدول.
- حل المنازعات التجارية الدولية عن طريق المفاوضات.
- تهيئة المناخ الدولي والإعداد لإنشاء منظمة التجارة العالمية.
- كما تضمنت في طياتها فقرات ذات نبرة قانونية دولية، أهمها التعامل بالمثل فيما يخص نقل البضائع والحرص عليها من قبل الدول التي تمر من خلالها كما لو كانت بضاعتها، هذا وألزمت جميع دول الاتفاقية بمبدأ عدم التمييز بين بضاعة وأخرى، وحل المشاكل عن طريق ميثاق (الجات) الذي يربط الدول التي صادقت عليه. (<https://ar.wikipedia.org/wiki> الفقرة 1)

د- الشركات المتعددة الجنسيات: تعدّ الشركات المتعددة الجنسيات من أبرز الأدوات التي تستخدمها الرأسمالية العالمية في جر الاقتصاد العالمي نحو العولمة، ولعبت دورا كبيرا في تدويل الاستثمار والإنتاج والتجارة والخدمات، مما أدى إلى سيادة أنماط عالمية في أسلوب الإنتاج والتسويق والاستهلاك، وأخذت وسائلها تلعب دورا هاما في صياغة ثقافات استهلاكية شبة موحدة على الصعيد العالمي.

لقد اتسع نشاط هذه الشركات وتنامي دورها لتصبح محور اقتصاد العولمة، وتعمل على تحويل العالم كله إلى سوق عالمية واحدة تخضع لسيطرتها، وذلك من خلال عملها على تكييف مختلف النظم والسياسات الاقتصادية في العالم لاحتياجاتها، خاصة أنها تتحكم في تدفقات وتحركات رؤوس الأموال والأسهم العالمية. (العزير، أحمد عبد؛ جاسم زكرياء؛ الطحان، عبد الجليل؛، 2011، ص 70،71)

ه- التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية:

تقوم هذه التكتلات بفرض سياسات اقتصادية رأسمالية على الدول النامية تصب في مصلحتها، وتؤدي إلى عولمة اقتصادات الدول النامية، ومن أمثلة هذه التكتلات الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا) التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ومنظمة أسيان.

إن هذه التكتلات تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الإقليمي في مجالات الاستثمار والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، وينظر البعض إلى هذه التكتلات على أنها عولمة جزئية تقوم في إطار العولمة الشاملة، وفي نفس الوقت جدار لمواجهة نمط العولمة السائد، أو كوسيلة تتبعها الدول المختلفة بهدف المواءمة مع مشكلات التكامل الكوني التي تدفع إليه العولمة.

وتتحدد الشروط التي يجب توافرها في مشاريع التكامل الإقليمي وفقاً لأحكام " الجات " ب:

- 1- وجود خطة عمل محددة مع تبيان أهداف ومراحل اكتمالها وخطواتها (أي وجود جدول زمني بحدود عشر سنوات إلا في حالات استثنائية تتفق عليها في حدود 12 سنة).
- 2- إلغاء كافة القيود والحواجز الجمركية وغير الجمركية بصورة كاملة خلال الفترة الزمنية المسموحة لاكتمال المشروع.

3- منح مزايا تعويضية للدول التي قد تتضرر من جراء قيام المشروع، أو في حالة المساس بالتزامات سابقة تترتب عليها حقوق مكتسبة للدول الأخرى في الجات..

4- التزام الدول الأعضاء في المشروع بتنفيذ التوصيات التي تقدمها اللجان المختصة بتوافق وتعارض المشروع. (العزيز، أحمد عبد؛ جاسم زكرياء؛ الطحان ، عبد الجليل؛، 2011، ص 70)

3.I - مفهوم العدالة الاجتماعية:

- يعرف قاموس الخدمة الاجتماعية العدالة الاجتماعية على أنها : حالة مثالية يستطيع من خلالها كل أفراد المجتمع أن يكون لهم نفس الحقوق، والحمايات، والفرص، والالتزامات، وأن

تكون لهم أنصبة متساوية من العائدات الاجتماعية. (محمد زكي أبو النصر، 2016، ص345)

- أما "نظريات الليبرالية" أو بما تعرف "بالنظريات النفعية" ومن بين روادها "جون ستوارت ميل John Stuart Mill": "ترفض الالتزامات بالتوزيع المنصف والعاقل للموارد وتؤكد أن كل فرد يكون مؤهلاً لأي وكل الموارد التي تتطلبها بطريقة قانونية؛ وتؤكد على الاستقلال الفردي والحق في الأساس في الاختيار، وتهدف إلى حماية حرية الأفراد من انتهاكات الآخرين. (محمد زكي، 2016 ص351)

-أما "جون رولز John Rawls 1971" يفسر مفهوم العدالة الاجتماعية من المنظور التوزيعي ومنظور المساواة فهو ينتقد النظرة الليبرالية للعدالة الاجتماعية فالعدالة الاجتماعية في نظره توزيعية تشير إلى: قيمة كل شخص يحصل على نسبة عادلة للفوائد والأعباء الناتجة عن التعاون الاجتماعي " في ضوء السلع والخدمات المادية والسلع الاجتماعية غير المادية مثل الفرص والقوة. (محمد زكي أبو النصر، 2016، ص 352)

وبناء على اهتمامات بولاك كبتو Polack- Caputo 2002 يوضح أن الالتزام بالعدالة الاجتماعية، وأخلاقيات الرعاية تمثل قوي مضادة نقدية لإحداث التغيير الاجتماعي في سباق سيطرة الليبرالية الجديدة وترسيخ مبادئ السوق في كل جوانب الحياة الاجتماعية. ولو أن الأخصائيين الاجتماعيين ركزوا فقط على وضع العدالة الاجتماعية داخل دولة ما، فإنهم يفقدون المعرفة بأشكال الظلم الأساسية بين الدول والسياسات والممارسات المتخفية للحدود القومية التي تحافظ على كياناتهم وتبرر وجودهم. (محمد زكي أبو النصر، 2016، ص 363)

ومن خلال هذه التعارف يتضح أن للعدالة الاجتماعية وجهات نظر انطلقاً من النظريات التي تتبنى هذا المفهوم وإن كان ذلك، فإن الغالب على تعريفات العدالة الاجتماعية بشكل عام أنها حق إنساني واجتماعي في الحصول على متطلبات العيش والعمل، والرعاية

الاجتماعية داخل دولة ما، كما أنها تعبر عن أشكال المساواة في المشاركة الفردية في قضايا المجتمع وحق الحماية والالتزامات، والمساواة أو العدالة في توزيع الثروة القومية.

I.4- مفهوم العدالة الاقتصادية:

العدالة الاقتصادية تدور حول ذلك الجانب من الحياة المتعلق الإنتاج من حيث مدخلاته ومخرجاته، ومن حيث حق مشاركة أفراد المجتمع في هذين الجانبين للعملية الإنتاجية؛ واقترح "كلسو دالر" ثلاثة مبادئ للعدالة الاقتصادية:

- مبدأ المشاركة: ومضمونه أن العدالة الاقتصادية تقتضي أن تُتاح لكل فرد فرصة متساوية مع غيره للمساهمة بعمله أو رأسماله في العملية الإنتاجية، وهو ما يستلزم منع الاحتكار والتمييز وإزاحة العوائق التي تحول دون اغتنام الفرص المتاحة.

- مبدأ التوزيع: ويتصل بعدالة توزيع عائد العملية الإنتاجية في صورة دخل للعمال ودخل لأصحاب الأعمال، ويقضي بالتوزيع بحسب المساهمة في العملية الإنتاجية، فالأجر العادل طبقاً لهذا المبدأ يتحدد بالإنتاجية لا بالحاجة.

- مبدأ التصحيح: ويقضي بالتعرف إلى ما قد يقع من انحراف عن مبدأ المشاركة أو مبدأ التوزيع، وإجراء التصحيحات اللازمة للوصول إلى الوضع الاقتصادي العادل والمتوازن. (ابراهيم، 2014)

وانطلاقاً من مفهوم العدالة الاقتصادية السابق فقد اتفق المختصين بأنها جزء من العدالة الاجتماعية لكنها تتعلق بالعدالة في عمليات الإنتاج ومدخلاته ومخرجاته، وكذا العدالة في توزيع الأنشطة الاقتصادية بين أرباب العمل في مجتمع ما؛ فالعدالة الاقتصادية لا يقصر وصفها وتحليلها في دولة ما أو مجتمع ما ولكن تتمايز العدالة الاجتماعية بين مختلف دول عالم خاصة منها الدول الغنية والفقيرة أو الدول المتقدمة ودول العالم الثالث أو الدول النامية، وهذه المقارنة الأخيرة أشكال مختلفة وعوامل متعددة يتعلق معظمها باختلال المساواة

بين قوى وعوامل النمو الاقتصادي بين العالم المتقدم والعالم النامي. وهو ما نحاول إظهاره في هذه المقالة.

5.I- مفهوم دول العالم الثالث "الدول النامية":

قبل تسمية العالم الثالث يقتضي العودة إلى تلك التعبيرات والمصطلحات التي سبقت ومهدت أحيانا لظهوره في الكتابات المتخصصة التي شاعت عن العديد من المصطلحات منذ الحرب العالمية الثانية؛ فتعبير البلدان المتخلفة مثلا، الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية شاع استعماله في المنظمات الدولية وحتى في الصحافة اليومية، بالرغم من أنه لا يعتبر اصطلاحا دقيقا؛ أما المصطلحات التالية: "البلدان النامية- البلدان في طريق النمو - البلدان الفتية- الدول المستقلة حديثا" تعتبر مصطلحات أكثر تهذبا من مصطلح البلدان المتخلفة لأن هذا المصطلح الأخير يثير حساسية بين الشعوب والمجتمعات.

أما تعبير "الدول النامية" فبالرغم من صفته الاصطلاحية إلا أن الكثير من الكتاب قد أخذوا في تداوله بشكل واسع على أساس أن الهدف الرئيسي لدول العالم الثالث والصفة المشتركة بينهما هي الحاجة إلى التنمية. (هادي، 1979، ص17)

- هي المجتمعات التي تتأخر بدرجات محددة عن المجتمعات المتقدمة في مختلف مجالات الحياة. السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية... وتمثل خاصة في نقص الموارد المالية والبشرية، وعدم قدرتها التكفل بالشكل اللازم بمختلف فئاتها الاجتماعية، كما هو الحال في نقص وتأخر الخدمات الصحية بها، كما تعرف أكبر نسبة من الأمية مقارنة بالمجتمعات المتقدمة.

كما تتميز معدل الدخل القومي والدخل الفردي منخفض بحيث يعادل معدل الدخل الفردي في الدول النامية 1/20 تقريبا من معدل الدخل الفردي في الدول المتقدمة؛ وتعاني من التخلف الاقتصادي، ولا يستقيم فيها التوازن بين سرعة نمو السكان ودرجة التقدم الاقتصادي، فمعظم الدول النامية تعتمد في تجارتها الخارجية على تصدير نوع واحد من

الإنتاج وغالبا ما تكون مواد زراعية مثل السكر، البن، القطن ... أو مواد خام كالنفط والمعادن المختلفة، ويقدر سعر المواد المصدرة يزداد غنى الدول المصدرة لكن لا يجعلها دول متقدمة نظرا لعدم توفر معايير التقدم الأخرى الأكثر أهمية.

وفي موضوعنا هذا سوف نتناول مفهوم دول العالم الثالث على أنها دول نامية على أساس أن أغلب هذه الدول تسعى من أجل التنمية، غير أن معايير التي يصنف من خلالها الدول النامية أو دول العالم الثالث تختلف من دولة نامية لأخرى.

II- التبعية واختلال الاعتماد المتبادل في ظل العولمة الاقتصادية

1.II- التبعية التخطيط للتنمية في ظل مؤسسات العولمة الاقتصادية:

يرى العديد من علماء الاقتصاد المنتمين للدول النامية أن العولمة هي عامل صراع وهي تعبير اقتصادي عن هيمنة البلدان الغنية على حساب الشعوب الفقيرة والمقصاة؛ فالصراع العسكري قد يعوض بالحرب الاقتصادية التي تشكل قوة ونفوذ يتدخل في كل الأبعاد الاجتماعية والثقافية، فالرغبة في التقدم الاقتصادي على حساب الأمم الأخرى يمكن أن تترجم إلى استراتيجيات تصديرية "مفقرة"، أو في نطاق النهب، مما يدفعها إلى التخلف عوضا عن التنمية.

فالعقوبات المتخذة ضد بلد ما قصد جعله يغير من سياسته تمثل أداة نفوذ لا جدال فيها؛ وفي هذه الظروف يستبدل غزو الأقاليم ولو جزئيا على الأقل بغزو الأسواق؛ ويتعلق الأمر بحرب دائمة تقودها الأمم وشركاتها ليكون الانتاج عالمي متماشيا مع مصالحها الوطنية، فالقيود والعوائق الجمركية ونظم الحصص وسن المعايير الصناعية والتجسس والتخابر الاقتصادي، والرقابة المباشرة وغير المباشرة على الأسواق المالية، والبث المتواصل على الاحتكارات،... إلخ، كل هذه تعود أسلحة تدميرية وفعالة في إعادة تشكيل هرم تسلسلي للقوى الدولية لدى الدول التي تستعملها لفائدتها؛ (فونتنال , جاك تقديم آرو كينث، 2009، ص 14-15)

وتعتبر مؤسسات التنمية المتمثلة خاصة في الصندوق والبنك الدوليين هي الآليات المناسبة قانونياً لتدخل في السياسات التنموية لهذه البلدان بشكل واضح، ومن ثم فالبلدان النامية التي مرت على صندوق النقد الدولي تصبح تابعة سياسياً واقتصادياً لدول المركز، فالمرور عبر الصندوق هو أول خطوة في ما يسمى بإعادة جدولة الديون في نادي باريس، وهذا النادي يضم الدول الرأسمالية الدائنة وينعقد في باريس في مقر وزارة المالية الفرنسية برئاسة مسؤولين فرنسيين وهو الذي يتولى بعد شهادة الصندوق بحسن سيرة وسلوك البلد المدين الموافقة أو عدم الموافقة على إعادة جدولة الديون.

ولعل أبرز ما في هذه العملية "خطاب النيات" الذي يوقعه البلد المدين ويرسله إلى الصندوق متضمناً سياسة البلد المدين الاقتصادية المقبلة على وفق ما يراه الصندوق ملائماً من تلك السياسات ولا يوقع الصندوق على ذلك الخطاب إلا إذا كانت السياسة مطابقة لإدارته وأفكاره دونما تغيير أو تحريف.

فالصندوق والبنك أداة رئيسية للهيمنة الاقتصادية المعتمدة على القوى النقدية والمالية يلجأ إلى ما يسمى باقتصاد القوة والإكراه؛ لقد أدى تدهور البيئة الاقتصادية الدولية وتراكم المديونية والمعوزة، فأخذوا يقرضان شروطها الخاصة بالانفتاح على الاقتصاد العالمي وتحويل ملكية القطاع العام إلى الخاص وبقية الشروط الأخرى والتخصيصية بلا قيود؛ يتجاوز وظائفها الاقتصادية ليفرض إرادته على الشعوب ولتبدل خياراتها الاقتصادية بما يلائم الخط السياسي العام للنظام الرأسمالي. (الجميلي، حميد، 2013، ص 162)

ومن ثم ما لبثت إلا أن وجدت الدول النامية نفسها تابعة لدول المركز بشكل أو بآخر، لكن والواقع أن التبعية ليست علاقة اعتماد على الغير من طرف واحد، أي اعتماد الدول النامية على الدول الصناعية المتقدمة، إذ يمكن القول أن الدول المتبوعة "تعتمد أيضاً على الدول « التابعة » للحصول على ما تحتاجه من مواد أولية وطاقة وأسواق، ومن خلال ما تحصل عليه من موارد هذه الدول بآليات التبادل غير المتكافئ والنهب الاقتصادي المتخفي وراء لافتات

متنوعة (خدمة الديون، إتاوات " مقابل استخدام العلامات التجارية، حقوق التصنيع المحلي، تحويلات الفوائد والأرباح . . . إلخ). (العسوي إبراهيم، 2000، ص 25)

II.2- الاعتماد المتبادل للمنتجات الاقتصادية (المواد الخام مقابل منتجات مصنعة) بين دول الشمال والجنوب:

يقسم العالم اليوم تقسيم براغماتي دول متقدمة ودول نامية أو دول العالم الثالث أو متخلفة... ولعل التقسيم الجديد في ظل العولمة الاقتصادية يمكن أن يكون أكثر خطورة من التقسيم القديم الاستعماري، حيث لا يزال هذا التقسيم قائم بذاته حتى اليوم لكن بطرق جديدة تتخللها العولمة تحت إطار التبادل الاقتصادي العالمي، لكن في حقيقة الأمر أن هذا التقسيم براغماتي نفعي لمصلحة الدول المتقدمة اقتصاديا وخاصة دول أوروبا الشمالية والو. م. أ؛ حيث لا تزال هذه الدول تستنزف الثروات الأرضية والباطنية للدول النامية أو بأحرى مواد الخام التي تستخدمها في منتجاتها الصناعية المختلفة خاصة الثقيلة منها كالمعادن، والمحروقات،..... إلخ.

وتتوهم الدول النامية أن هناك أسواق عالمية لمنتجاتها الخام توفر لها دخل للعملة الصعبة، في حين أن هذا الأمر يعود بالسلب على الاقتصاد العام للدول النامية، ومن جهة تصبح الدول النامية ممول رئيسي للدول المتقدمة بالمواد الخام للدول المتقدمة التي تشتريها بأسعار التي تحددها هي وتتلأءم وحاجاتها، ومن جهة أخرى استنزاف للثروات تلك الدول دون تدارك منها لخطورة الأمر.

ومن جهة ثالثة تعمل هذه العملية على تحويل اقتصاديات الدول النامية خاصة منها المنتجة للنفط إلى اقتصاديات ريعية، محاولة النهوض بذلك الدخل لتحقيق اقتصاد انتاجي قوي، لكنها تسقط مجددا وتخبط في نفس النمط الاقتصادي لأسباب عدة ذكرنا بعضها في النقطة السابقة.

هذا وتعتبر المواد الخام التي تصدر للدول المتقدمة المنتجة والتي يعاد انتاجها وبيعها بأسعار مضاعفة مما يؤثر بالسلب على الميزان التجاري للدول النامية؛ وهذا ما يجعلها تعاني عجزا

متكررا وأحيانا دائما لميزانها التجاري مهما حاولت تجاوز تلك الخطورة بطرقها الخاصة، ولكن تبقى عاجزة أمام الحيل والاستراتيجيات التي تستخدمها السياسات الدولية في المجال الاقتصادي في ظل السوق العالمية؛ ومن ثم تصح العدالة الاقتصادية دائما لصالح الدول المتقدمة.

-ومن أهم القوانين التي أبرمتها مؤسسات العولمة الاقتصادية العالمية خاصة منها صندوق النقد الدولي، تسهيل القيود الجمركية بين الدول وهذا سيكون دائما لصالح الدول المتقدمة دون تسديد للضرائب اللازمة عليها؛ لأن هذه الدول هي المنتجة والمصدرة وبالتالي بهذه الحالة سوف تضمن ربحية لا محال من عدة جوانب أهمها ضمان بيع المنتجات بدون قيود.

إن الاعتماد المتبادل فيما بين مختلف دول العالم قد أصبح حقيقة واقعة في عالمنا المعاصر بفضل ما شهدته من تطورات في وسائل النقل والاتصال، وبفضل ما شهدته النظام الرأسمالي العالمي من تطور باتجاه التدويل المطرد لجهازه الإنتاجي وإعادة توزيع الأدوار (تقسيم العمل الدولي) فيما بين دوله. فالاعتماد المتبادل يكون مفيدا حيثما يقوم على التراضي والتبادل المتكافئ والنفعة المتبادل، وهذا شأن الاعتماد المتبادل فيما بين الدول المتقدمة بوجه عام.

وهو ضار حيثما يقوم على الإخضاع وانعدام التكافؤ وعلى التحيز في توزيع المنافع لطرف على حساب الطرف الآخر، وهذا شأن الاعتماد المتبادل فيما بين دول العالم الثالث ودول القلب الرأسمالي - أي التبعية. (العيسوي؛ إبراهيم، 2000، ص 24-25)

ولهذا يرى العديد من المحللين الاجتماعيين والسياسيين والاقتصاديين أن مشكلات التنمية في العصر الحديث ينجر نحو خلق مشاكل جيو- استراتيجية للدول التي تعاني من مشاكل تنمية، حتى تبقى النفقات العسكرية أكثر من النفقات التي تخصصها للإصلاحات الاقتصادية في بلدانها، وهذا ما يحدث فعلا في الساحة الإقليمية التي تتمركز بها الدول النامية؛ فمصلحة الدول المتقدمة لإبقاء هذا الصراع تكمن في العديد مكن القضايا التي تضمن لها أربحية الاستمرار في قمة الهرم الاقتصادي.

ولهذا فإن الصراع الحديث بين مقومات التنمية في دول العالم الثالث يكمن في الحفاظ على سلمية شعوبها بتأهيل النظام الاقتصادي على أن يكون الركيزة الأساسية في تنميتها، وما ان كانت الدول النامية تنفق الكثير على الجانب العسكري على حساب الجانب الاقتصادي فثمة يعني أن الأمر لا يزال في وضعه المتراجع. (فونتنال , جاك تقديم أروكينث، 2009، ص 16)

III- اختلال العدالة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية بفعل مؤسسات العولمة الاقتصادية

بالرغم من أن دعاة العولمة والتحرير المالي والتجاري كانوا يزعمون أن البلاد النامية سوف تستفيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن ذلك لم يحدث، فقد تبين في العقدين الماضيين أن أكثر من 90% من حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تذهب أساساً إلى البلدان المتقدمة (الو.م.أ، أوروبا، اليابان)، والصين؛ أما بقية البلاد النامية فقد حصلت على أقل من 10% فقط من تلك الاستثمارات، وفي هذا السياق تشير البيانات الخاصة بالاستثمارات العالمية إلى أنها بلغت عام 2000 (1393 مليار دولار) ، وقد تراجعت بنسبة 40% عام 2001 على اثر أحداث 11 سبتمبر، وهذه الاستثمارات تركزت بنسبة 90% منها في الدول الصناعية حيث لم تتجاوز قيمة الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت إلى الدول النامية أكثر من 162 مليار دولار عام 2002 و بقيت على هذا الحال حتى عام 2005.

- ارتفع إجمالي ديون البلدان النامية من (603) مليار دولار عام 1980 إلى (2172) مليار دولار في عام 1997 والى (2500) مليار دولار عام 2004. (خيري, سهام الدين ; 2012، ص 42،41)

III.1- التحكم والسيطرة في الأسواق العالمية وسعر العملات: من خلال تفعيل برامج مؤسسات العولمة الاقتصادية:

حيث سهلت هذه البرامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تغلغل رأس المال الأجنبي في البلدان النامية والسيطرة على مواردها وفتح أسواقها كما مكنت جهود الشركات عابرة الوطنية للتغلغل والاستغلال في البلدان النامية.

فالصندوق النقد الدولي يهدف إلى فرض برامج التثبيت التي تنصب جميعها على تحقيق التحررية الاقتصادية عن طريق فرض إجراءات متنوعة، ومن ثم تبطش بإنجازات البلدان النامية كلها كما ترمي إلى تعظيم الصادرات وتقليص الواردات لتحقيق الوفرة في العملة الأجنبية، ونظراً لمحدودية قدرة البلدان النامية على الولوج في التصنيع التصديري، فإن المجال يفتح واسعاً للشركات متعددة الجنسية لتنشئ حلقة من حلقات انتاجها فيه، كما يقوم الصندوق بفرض سياسة نقدية ترمي الى زيادة أسعار الفائدة وتحرير التعامل في أسواق رأس المال. (الجميلي، حميد، 2013، ص 162)

كما تسعى منظمة التجارة العالمية للقيام بدور مكمل لدور الصندوق والبنك في كونها الحارس على ابقاء أسواق البلدان النامية مفتوحة لدخول السلع والخدمات من البلدان الصناعية، وضمناً لبقاء البلدان النامية تابعة في توجهاتها العامة للبلدان الصناعية خدمة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين.

وبإنشاء هذه المنظمة سيكون مثلث الهيمنة على الاقتصاد العالمي قد اكتمل. (الجميلي، حميد، 2013، ص 170-172)

III.2- ميل العدالة الاقتصادية لكفة الشركات متعددة الجنسيات وتزايد دورها في الاقتصاد العالمي:

فالشركات متعددة الجنسيات التي تنتمي في الغالب للدول الأعضاء في الثالوث، تساهم في مسار الجهوية الاقتصادية لأنها تفضل متمسكة ببلدها الأصلي ومن ثمة فضمن هذا النظام تمارس الكتل فيما بينها "تجارة مدارة" (فوننتال، جاك تقديم آرو كينث، 2009، ص 14، 15)

ويفعل موجات الخصخصة في دول العالم المتقدم والنامي، فقد وجدت هذه الشركات حقلاً جديداً لنشاطها خاصة في مجالات الكهرباء والغاز والمناجم والسياحة والخطوط الجوية، وعلى الأرجح فإن اقتصاد القرن الحادي والعشرين سידار من قبل عدد محدود من الشركات العملاقة؛ ويوفر اقتصاد القرن الحادي والعشرين كل أسباب الحماية لهذه الشركات من خلال منظمات اقتصادية فلن يبقى وجود حدود اقتصادية ولا للحواجز الجمركية، ولا شك أن تعاضم دور هذه الشركات لا يعني فقط انتقال سلطة القرار الاقتصادي العالمي، وإنما كذلك تهميش اقتصادات مجتمعات الاطراف ومحاصرتها وفسح المجال واسعا أمام الاستثمارات الأجنبية والاحتكارات التي تكون العنصر الرئيس في المسرح الاقتصادي العالمي. (الجميلي، حميد، 2013، ص 170، 171)

ومن خلال تغلغلها في البلدان النامية واستطاعت وخلال السنوات الماضية من نهب وسرقة مقدرات الشعوب وامتصاص دماء الفقراء ومحدودي الدخل من خلال توسعها في اقتصادياتها على حساب البلاد النامية، حيث بلغت إجمالي إيرادات أكبر 500 شركة في العالم حوالي 45% من الناتج المحلي الاجمالي، واستحوذت على 40% من حجم الصادرات الدولية، و80% من مبيعات العالم تتم من خلالها، وكذلك انتاج 600 شركة منها يتراوح انتاجها 25% من القيمة المضافة المولدة من انتاج السلع عالميا، والاندماج المتزايد والتوسع الكبير في الاستثمارات الاجنبية وتدفع رؤوس الأموال الأجنبية وظهور للمشتقات المالية. (الرضيع، حسن عطا، 2013)

ومن شأن ذلك إضعاف الموقع الاقتصادية للمجتمعات الفقيرة عن طريق إتاحة المجال للشركات العابرة للقوميات بالعمل من دون إعطاء اهتمام كبير بتعليمات السلامة وضرورات الحفاظ على البيئة. (غدنر أنطوني؛ يساعد بيرديسال كارين؛، 2005، ص 151)

III.3- الهيمنة الاقتصادية من خلال تشكيل الفضاءات الاقتصادية القارية والاقليمية:

تكون الفضاءات الاقتصادية الإقليمية بمثابة تخوم اقتصادية أو فضاءات اقتصادية طرفية متكاملة إقليمياً فيما بين الأطراف المكونة لها (تكامل إقليمي داخلي) أي متكاملة أفقياً فيما بينها، ومتكاملة عمودياً أو رأسياً مع أحد الفضاءات الاقتصادية العملاقة؛ تشكيل هذه الفضاءات يأتي تحت ذرائع وحجج مشاريع التكامل الإقليمي وعن طريق هذه الفضاءات تتكشف آليات الإلحاق.

ويبقى تشكيل الفضاءات الإقليمية تحت غطاء مراكز الرأسمالية المتقدمة بوصفها نواة للفضاءات الاقتصادية العملاقة، وهذا سيعمل على بسط هيمنتها على الاقتصاد الإقليمي سواء كانت آليات الهيمنة عن طريق الاستثمار الأجنبي أو عن طريق الشركات عابرة الوطنية أو عن طريق المؤسسات المالية أو عن طريق تدويل التجارة والانتاج وأنماط التصنيع والتكنولوجيا. (الجميلي، حميد، 2013، ص 177)

III.4- العولمة الاقتصادية ومنافسة انتاج الدول النامية:

تراجعت مساهمة الدول النامية المتمثلة في 146 دولة في الناتج المحلي العالمي في نهاية عام 2004 لتشكل 29% مقابل 71% للدول المتقدمة (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان)، حيث كان إجمالي الناتج المحلي العالمي بحدود (36 ترليون دولار) في العام 2004، وهذا ما يعني أن البلدان النامية لا زالت تعاني من وضع غير متكافئ لها في الاقتصاد العالمي، بسبب التحرر المتسارع لاقتصاديات هذه البلدان واندماجها في الاقتصاد العالمي؛ ولكن هذا الاندماج كان له نتائج سلبية على اقتصاديات هذه البلدان، حيث وضعت الكثير من العقبات التكنولوجية والطبيعية والاجتماعية في مسالك تنميتها وأفقدتها القدرة على حماية اقتصادياتها بشكل عام وصناعاتها الوطنية بشكل خاص، وتعرضها إلى المنافسة غير المتكافئة مع منتجات الدول المتقدمة، وافتقادها إلى القدرة على تحقيق وتنفيذ سياسات تنموية وتجارية كفوءة بعد أن انتقلت عملية صنع القرار من الإطار الوطني إلى منظمة التجارة العالمية؛ وقد تقود هذه التطورات والتراكمات السلبية إلى تفاقم الأزمات

الاقتصادية وتزيد من نسبة الفقر والبطالة والمشاكل الاجتماعية والسياسية في البلدان النامية. (خيري, سهام الدين ;، 2012، ص 42)

فاعتماد العولمة الاقتصادية على توزيع الشركات الانتاجية في الأسواق العالمية بشكل عام، وبدرجة أكبر في الدول النامية ذات الدخل الذي يضمن لها عائد مالي بالربحية. ونظرا لتوسع السوق العالمية في الإنتاج والتسويق ومن ثم فهي تعتمد أساسا على المنافسة الشرعية التي تتطلب جودة خاصة تضمن لها ترويج وتسويق منتجاتها. وانطلاقا من هذه النقطة بالذات فإن العولمة الاقتصادية حين فتحت أبوابها أمام الانتاج الصناعي أو غذائي وحتى الخدماتي أمام الدول النامية فهي تعلم بالإمكانيات المحدودة التي تمتلكها الدول النامية لمنافسة الدول العظمى، أو بالأحرى ليس بإمكانها تحقيق جودة اللازمة للولوج في الأسواق العالمية، ومن ثم فهناك اختلال في العدالة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث لم تحقق منتجات الدول النامية مبيعات مريحة محلية كانت أو خارجية انطلاقا من تفضيل المنتج الأجنبي على المنتج المحلي لأنه الأفضل من حيث الجودة والسعر؛ كما هو الحال في تجربة الجزائر في صناعة أو بالأحرى تركيب السيارات "Symbol". ومن ناحية أخرى لن تتحقق المبيعات في السوق الخارجية بالشكل الذي تطمح اليه تلك الدول لنفس الأسباب السابقة؛ وعليه تقع هذه الدول في مشكلة خلق سوق يضمن لها ربحية اللازمة؛ ومن ثم تجد تراجع في رأس المال الذي كان من الممكن أن يزيد في ميزانية العامة لهذه المؤسسات أو الدول.

IV- آثار العولمة الاقتصادية على العدالة الاجتماعية في الدول النامية

- لقد ألحنا في أكثر من موضع إلى أن الجانب الأكبر من ثروة العالم في هذه الأيام يتركز في الدول الصناعية أو الدول المتقدمة النمو، بينما تتسم الدول النامية والأقل نموا بمستويات متفاوتة ولكنها عالية من الفقر والانفجار السكاني وتعاضم الدين الخارجي، وبتدري مستويات التعليم والرعاية الصحية.

فتقرير التنمية البشرية للعام 1999 الصادر عن الأمم المتحدة كشف النقاب عن أن متوسط الدخل لدى خمس سكان العالم الذين يعيشون في البلدان الأكثر ثراءً يزيد 74 ضعفاً عن معدل الدخل لخمس السكان الذين يعيشون في البلدان الأفقر. (غدنر أنطوني؛ يساعد بيرديسال كارين ؛ 2005، ص 144)

وتحت ضغوط تنامي الديون وأعباءها تأتي أولوية السياسات للنمو الاقتصادي السريع، ويصبح من الطبيعي تأجيل برامج الخدمات الاجتماعية إلى مرحلة تالية، تكون فيها التنمية الاقتصادية (البحثة) قد حققت نتائجها بما يتيح توافر القدرة المالية على تفعيل وتحقيق الخدمات الاجتماعية... على أن الخبرة العملية أكدت أن النجاح في تعظيم المردود الاقتصادي الإجمالي للدولة لا يعني اتجاه هذا المردود نحو الدعم المالي للخدمات الاجتماعية، إذ تتسرب الزيادة وفقاً لآلية سريعة إلى فئات المجتمع الأكثر ثراءً ولصالح المستثمر الخارجي والدول المتقدمة التي تتزايد صادراتها للدول النامية... وهكذا فإنه بدلاً من تخفيف حدة الفقر والبطالة في الدول النامية التي حققت بعض النمو الاقتصادي فقد اتسعت دائرة الفقر بها، وتمت التضحية بالعدالة الاجتماعية نتيجة تخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية، وارتفاع نسبة التفاوت الاجتماعي، وإلغاء دعم الدولة للسلع الغذائية الرئيسية؛ الأمر الذي أدى إلى تدني الطلب والاستهلاك، واستفحال معدلات البطالة وتسريح أعداد غفيرة من العمال دون توافر تشريعات عمل حمائية).

وأدى ذلك كله إلى انتقاص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي سبق واكتسبها العمال وإلى تزايد نسبة الفقراء (حيث انضمت اليهم بعض الفئات ذات الدخل المتوسط). (مؤتمر العمل العربي، أبريل 2013، ص 21-23)

- اتساع تفاوت الدخول وتزايد الثروة بين السكان في داخل الدولة الواحدة افقار الفقراء واثراء الأغنياء وهو ما حذر منه الكاتبان المعروفان "هانس مارتن" و"هير الدشومان" في كتابهما المعنون فخ العولمة ذلك أن المكاسب المتوقعة من تعميق العولمة لا يتم تقاسمها بالتساوي بين الأمم والشعوب.

- ازدياد حدة الفقر على المستوى العالمي والآثار السلبية للفقر من قلة التغذية، وأمراض، وعدم القدرة على تطوير القدرات البشرية، وتدني قدرات الموارد البشرية وصعوبة تأهيلها وتدريبها، حيث بلغ عدد الفقراء تحت خط الفقر المدقع سنة 2008 بقرابة 1.3 مليار نسمة في مقابل فئة قليلة تسطر على أغلبية الناتج والدخل العالمي.

- العمالة الرخيصة وجه آخر من أوجه أزمة الإفقار العالمية هذه، حيث إن العمالة الرخيصة في الدول الكثيفة السكان، مثل الصين وبنغلاديش، التي يحصل عمالها على رواتب وأجور أقل من غيرهم، دفعت الشركات متعددة الجنسيات الأوروبية والأميركية إلى توجيه استثماراتها وصناعاتها إليها، وهو ما ترتب عليه تفافم مشكلة البطالة والفقر، في ظل تراجع مستوى الاستثمارات في الكثير من الدول الأخرى.

- بعد الازمة يؤكد ضعف النظام الموجود وعدم قدرته على حل المشكلات القائمة.

- هذه التغيرات ساعدت على انتشار الفساد المنظم والجريمة وتجارة المخدرات والأسلحة (الرضيع، حسن عطا، 2013).

- زيادة معدلات البطالة نتيجة تراجع التخطيط القادر على توفير فرص العمل لعدم ربط مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ويواجه عام انخفاض مستوى التنمية الشاملة المستدامة. (مؤتمر العمل العربي، أبريل 2013، ص 23)

V- مشكلة التخطيط التنموي واخفاق العدالة الاجتماعية بدول العالم الثالث

إن عدم تحقق تحسن يذكر في توزيع الدخل وأوضاع الفقراء برغم ما قد يحدث من نمو اقتصادي سريع، يرجع إلى أسباب عميقة يجب البحث عنها في الإطار المؤسسي الذي تجري فيه التنمية، وفي الإطار الدولي الذي وجدت دول العالم الثالث نفسها فيه دون اختيار أو استشارة.

ويرجع الكثير من المختصين الاجتماعيين والاقتصاديين إلى أن تخلف الدول النامية على الدول المتقدمة لا يرجع لقلة الأموال بقدر ما يرجع إلى: طبيعة الهياكل الداخلية

السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في الدول النامية، وما تتسم به من تفاوتات في توزيع النفوذ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛ طبيعة العلاقات الدولية التي تربط بلدان العالم الثالث بالبلدان المتقدمة، والتي هي بدورها نتاج تطور تاريخ طويل لنظام دولي اتسم بدرجة عالية من عدم التكافؤ والاستغلال، وأصبحت الدول النامية بمقتضاه تابعة للدول المتقدمة. (العيسوي؛ إبراهيم، 2000، ص 17)

تحقيق تقدم في عدد هام من مجالات الحياة الإنسانية، وبالذات في مجال إشباع الحاجات الأساسية لدى عدد كبير من الناس في العالم الثالث، ليس رهنا بتحقيق معدلات عالية للنمو في الدخل، وليس رهنا بالوصول إلى مستوى مرتفع للدخل الفردي، أو بمجرد زيادة الاستثمارات والحصول على المعونات الأجنبية والتكنولوجيا المتطورة، وأن العبرة ليست بسياسات زيادة الدخل وحدها (أي سياسات النمو الاقتصادي)، بل إن العبرة أيضا بسياسات توزيع الدخل والسياسات الرامية بشكل مباشر إلى تخفيف حدة الفقر وتحسين مستوى معيشة الفقراء. (العسوي إبراهيم، 2000، ص 16)

حيث تتوفر الدول النامية على امتيازات اقتصادية خاصة تجعلها تحقق اقتصاد قوي بإمكانية توفير الحاجيات الأساسية للسكان من ملابس ومأكل ومأوى... وحاجيات تطوير التعليم والصحة، والبحث العلمي وكذا حاجيات المساواة والحريات الفردية والجماعية؛ كل هذا بإمكانه أن يتحقق انطلاقا من استراتيجيتين:

الاستراتيجية الأولى: وهي وضع خطط تنمية متوازنة واستراتيجية ضمن حقوق وحاجيات المواطنين .

الاستراتيجية الثانية: توفر وعي سياسي واجتماعي وقومي بخطورة التبعية الاقتصادية والثقافية والسياسية للدول المهيمنة، هذه الأخيرة التي تحاول من خلال مؤسسات العالمية الاقتصادية بما فيها هيئة الأمم المتحدة أن تأخذ بالدول النامية وتنهض بها إلى مستقبل أحسن، لكن كل تلك القوانين المبرمة اقتصادية كانت أم سياسية أم ثقافية... هي لصالح الدول المتقدمة المهيمنة على القوانين الدولية.

ومن ثم فالوعي الجدي بهذه الحقيقة من قبل مؤسسي الخطط والسياسات الدول النامية سوف يمكنها من تفادي الكثير من الأخطار والتجاوزات التي من الممكن أن توقعها في مصيدة التبعية الدائمة والمفرزة؛ وحين نقول وعي فهو لا يعبر فقط عن الوعي الفكري وإنما يعبر أيضا عن الوعي التطبيقي الفعلي الممارس.

لكن واقع ما نلاحظه اليوم في الساحة العالمية فيما يخص العلاقات الدولية بين الدول النامية والمتقدمة يغلب عليها طابع التبعية في التخطيط التنموي الاجتماعي لدول الشمال، وغالبا ما تحدد هذه العلاقة انطلاقا من التبعية الاستعمارية القديمة.

فأغلب الدول النامية تستورد خططها وسياساتها التنموية من الدول المركز محاولة من خلالها تحقيق اصلاحات وتعديلات تنموية قومية لمجتمعاتها القومية، مثل الأنظمة التعليمية في أطوارها المختلفة، وسياسات البحث العلمي وكذا سياسات التنمية الصحية... فهي تضع خطط وبرامج تنموية أو اصلاحية دائما في إطار مصالح الدول المهيمنة.

فمثلا استيراد النظام التعليمي في الطور الابتدائي أو الجامعي أثر بالسلب على الحاجيات الأساسية للمواطنين للتعلم في ظل الاخفاق الذي حدث بين متطلبات تلك الأنظمة مادية كانت أو ايدولوجية، وكذا المتطلبات الفعلية لتلك المجتمعات كسوق العمل، والموارد البشري الذي يغطي حاجيات تلك الدول الاقتصادية، وكذا العلمية بشكل عام.

وعليه يصعب أن نتحكم في عدالة التطبيق، وهناك أمثلة كثيرة منها دول شمال افريقيا وكذا الشرق الأوسط وما تنتجه من فراغ في أنظمتها التعليمية في كل الأطوار.

- وهناك مثال آخر النظام الصحي مثلا: فمعظم دول العالم الثالث تضع في أولوياتها توفير العلاج الكافي للمواطنين خاصة في ظل النمو الديمغرافي الذي تعرفه تلك الدول، لكن الجدير بالذكر أن تطور النظام الصحي في المجتمعات النامية يعتمد بالدرجة الأولى على توفر الأدوية اللازمة التي في الغالب تستوردها من الدول المتقدمة، ويبقى السؤال مطروح هل لتحقيق نظام صحي كفيل بتحسين الوضع الصحي يعتمد على توفير الأدوية؟ أم على توفير جو مناسب للعيش الذي يضمن الوقاية والعناية التي إن عُييت يصبح الوضع كارثيا؟

إن سياسات الدول النامية في توفير الخدمات الصحية المناسبة سوف يبقى مرهونا بالدرجة الأولى بالمكانيات البيئية والمعيشية، بما فيها نمط الغذاء، وكفايات المادية لتوفير الحاجيات الضرورية، وكذا توفر ذات الدول للهياكل الصحية الملائمة... ويبقى توفر الأدوية العلاجية عنصر مهم لكنه ليس أساسيا.

فالواقع يثبت أن الكثير من الدول النامية تتخبط في أزمة تمويل متطلبات القطاع نظرا لعجزها على توفير ميزانية كافية له في ظل الإخفاقات الاقتصادية التي تعانيها هذه الأخيرة؛ لكن لا ننسى أن اخفاقها الاقتصادي مرهونا بسياسات العولمة الاقتصادية البراغمية، ومن ثمة تصبح هذه الأخيرة عاملا غير مباشر في تأخر الخدمات الاجتماعية لهذه الدول، أضف إلى ذلك أن أغنياء الدول النامية يتحصلون على خدماتهم المثالية بالسفر للدول المتقدمة وتبقى الربحية أكيد لصلحها.

VI - حملة من أجل العولمة العادلة

لا يتفق الجميع على أن في التجارة الحرة حلا لمشكلات الفقر واللامساواة في العالم، وإن كثيرا من النقاد في الواقع يرون في التجارة الحرة مسألة وحيدة الاتجاه تنتفع من ورائها الأطراف الأغنى في العالم، وبصورة تتفاقم معها أنماط الفقر والتبعية في دول العالم النامي.

ومنذ أواخر عام 1999 بدأ المعارضون للعولمة احتجاجاتهم وحملاتهم العملية العنيفة، وعلى النطاق العالمي، ضد سياسات العولمة؛ فقد انعقد مؤتمر عالمي في مدينة سياتل، في ولاية واشنطن غربي الولايات المتحدة لمناقشة الموضوعات المطروحة على جدول أعمال ما يسمى بجولة الألفية الثالثة لمنظمة التجارة العالمية، وتجمهر في ذلك الوقت عشرات الآلاف من المحتجين لعدة أيام للإعراب عن معارضتهم لسياسة العولمة باعتبارها استغلالا ونهباً لما تبقى من موارد العالم الثالث والمجتمعات النامية. وتوالت مظاهر الاحتجاج العالمية هذه في الاجتماعات اللاحقة لمنظمة التجارة العالمية، واتخذت التظاهرات أشكالا أكثر اتساعا وشمولا وعنفاً في مختلف المدن التي انعقدت فيها هذه الاجتماعات.

ويرى المعارضون أن منظمة التجارة العالمية مؤسسة غير ديمقراطية تهيمن عليها وتسيرها الدول الأغنى في العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة، ورغم أن المنظمة تضم في عضويتها العديد من الدول النامية إلا أن هذه البلدان لا وزن لها ولا أثر في وضع السياسات أو توجيه الممارسات التي تنتهجها المنظمة التي تحدد الدول الأغنى جدول أعمالها ومراميتها بصورة مسبقة. (غدنر أنطوني؛ يساعد بيرديسال كارين؛، 2005، ص 151)

- لكن من يطالب بالعدالة العولمة؟

إن الاجابة على هذا السؤال يتطلب الكثير من الوقت والدراسات، لكن على الأرجح يمكن إعطاء تحليل عام عن مجموعة الدول التي تطالب بعدالة العولمة، فأغلبها دول آسيا كالصين، والهند، وبعض الدول النامية في أوروبا الشرقية مثل تركيا فهذه الدول الأخيرة استطاعت بفعل وعيها القومي والسياسي أن تضع استراتيجيات يمكن من خلالها تجاوز أزمة التبعية المفرطة لدول الشمال في التخطيط وتمويل البرامج التنموية من مؤسسات العولمة الاقتصادية.

فمثلا تجربة وخبرة البرازيل (في أمريكا الجنوبية) حيث لجأت للاقتراض الخارجي وواجهت سلبياته ثم نجحت في التحرر منها بعد أن عانت انتشار الفقر المدقع نتيجة القروض؛ وتجربة تركيا حيث سببت شروط الصندوق أزمة اقتصادية كبيرة ، وعمقت الفوارق الطبقيه بسوء توزيع الدخل وغياب عدالة التنمية بين أقاليم تركيا، وفي عام 2009 ورغم نجاح تركيا في رفع معدل النمو وضبط الميزانية فقد رفضت تجديد القرض نزولا على المطالب الشعبية ولعدم قدرتها على الاستمرار في الالتزام.. بشروط الصندوق التي أدت إلى خفض كبير في الإنفاق الاجتماعي مما أدى إلى تقليص الدور الاجتماعي للحكومة والقطاع العام، والذي أدى إلى تحجيم الطبقات الوسطى واتساع دائرة الفقراء المستبعدين اجتماعيا)؛

وتجربة إندونيسيا النمر الذي خرج من " الصندوق " ليحقق المعجزة وتتخلص من ديونها الخارجية عام 2014 وتدخل ضمن أهم الاقتصادات في 2025. حيث نجحت برامج "الشفرة الإندونيسية " في انتقالها إلى مصاف الدول الخمس الكبار اقتصاديا في القارة

الآسيوية وتحقيق معدلات نمو اقتصادي تماثل تلك القائمة في كل من الصين والهند العملاقين القادمين. (مؤتمر العمل العربي، أفريل 2013، ص 41-44)

لكن أين الموقع العربي والافريقي بما فيه دول شمال افريقيا من هذا الوعي البراغماتي المهيمن العالمي؟ لماذا لم تتمكن دول افريقيا ودول الخليج العربي ودول الشرق الأوسط... وغيرها من دول أمريكا الجنوبية من تجاوز هذه الاختلالات؟

لا ننفي أن دول المصنفة الأولى عربيا تسعى لتلحق الركب التقدم العالمي غير أن المطالبة بالعدالة العولمة بقرارات اقليمية أو قومية وحتى قرارات قانونية عالمية تكاد تكون منعدمة، ناهيك على دور قطر في معالجة القضايا الدولية المتعلقة بالدول النامية، وسعيها المتواصل في تحقيق العدالة الاجتماعية إلى أن جهودها تكاد تكون محتشمة بما حققته دول آسيا الكبرى غير أن دولة قطر تمكنت بإجهااد استلاب الإشراف على كأس العالم سنة 2022 كتجربة تنافسية اقتصادية عالمية، تقودها لإدارة المحافل الدولية مستقبلا لكن يبقى هذا الاجتهاد محدود ومنقطع لا يتصل بوقت مستمر، وتبقى الدول الأخرى تسعى جاهدة للنهوض واللاحاق بركب التقدم لكن في حدود رضا وموافقة الدول المهيمنة المسطرة على العولمة الاقتصادية بأمريكا أو دول الاتحاد الأوروبي كما وضحنا سابقا، وهذا لسبب عدم مقدرتها التخلي عن حماية الصندوق والبنك الدوليين أمثال مصر، والجزائر، وتونس، والمغرب.

أما الدول الافريقية الأخرى فمكائنها العالمية لا يحسد عليها رغم غناها بالشروات الطبيعية والموارد البشرية غير المستغلة؛ "وقد أشار رئيس البنك الدولي سنة 2000 أن 19 من أصل 42 من الدول الأفريقية الأعضاء في المنظمة لا تمثل لها في مقر المنظمة في جنيف؛ ويؤدي هذا الاختلال إلى نتائج وعواقب خطيرة.

فرغم أن المنظمة تصر على أن تفتح الدول النامية أسواقها للمنتجات الواردة من الدول الصناعية، فإنها قد سمحت للبلدان المتقدمة بالإبقاء على الحواجز الجمركية العالية التي فرضتها على مستورداتها الزراعية من أجل حماية قطاعها الزراعية، ويعني ذلك أن البلدان الأفقر في العالم التي يعتمد أغلبها على الزراعة لا تستطيع الوصول بمنتجاتها الزراعية إلى الأسواق

الكبيرة في البلدان المتقدمة". (غندر أنطوني؛ يساعد بيرديسال كارين ؛، 2005، ص 151)

VII- الخلاصة والنتائج

إن اختلال العدالة الاجتماعية والاقتصادية تشكل مشكل أساسي وعويص تعاني منه بالأخص المجتمعات النامية مقارنة بدول العالم المتقدم، خاصة في ظل التغييرات المتسارعة للنظام العالمي الذي نشهده اليوم في المجال الاقتصادي والسياسي والتكنولوجي والعسكري.... إلخ.

لقد دخلت الدول النامية في أوانه الأخيرة في أزمت اجتماعية واقتصادية خاصة في ظل تنامي وتصعيد الحركات الاجتماعية للمطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بها؛ لقد أصبحت المجتمعات تطالب بالعدالة في توزيع الدخل وتوفير مناصب العمل وكذا العدالة في توزيع مستويات التنمية في البلد الواحد.

لكن الجدير بالذكر أيضا أن هذه العدالة مرتبطة بدرجة كبيرة بالعدالة العالمية التي تتحدد انطلاقا من العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية، هذه المعادلة المرجحة التي أفرزتها أنظمة وسياسات وأدوات العولمة الاقتصادية.

لقد تأثرت هذه الأخيرة بالسياسات والبرامج التنموية التي تتبعها وتنفذها الدول النامية بطرق قد تكون غير عادلة لكنها تعتبر مشروعة مادامت هذه الدول قد انضمت لمؤسسات العولمة الاقتصادية، وبمقتضى هذا الأمر أصبح لزاما عليها تطبيق القوانين المعمول بها وهذا ما جعلها تواجه شبح التطور المتسارع والغنى المتزايد الذي تسعد به دول الشمال على دول الجنوب؛ وأصبح من الصعب أن نجد طريق صحيح لتوجيه التنمية العادلة التي تحقق عدالة في توزيع الحاجيات والأدوار والمسؤوليات بين مواطنيها في ظل الاضطهاد المستمر لاقتصاداتها.

كما أن اختلال العدالة الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمعات النامية نجم عليه الكثير من المشكلات الاجتماعية خاصة مع تنامي الحاجيات السكانية لاستهلاك المواد والخدمات من صحة وتعليم وسكن؛ كما تقلصت إثرها الطبقة الاجتماعية المتوسطة في مختلف المجتمعات

التي تعاني تراجع في الدخل القومي والفردى واتسعت الطبقة الفقيرة، لكن في المقابل تزايد التفاوت في الثروة التي يمتلكها رجال الأعمال. ويرى أيضا العديد من المحللين أن اختلال العدالة الاجتماعية في الساحة الوطنية والعالمية تسبب في العديد من المشكلات والتي من بينها صعوبة ضبط الأمن القومي والعالمي. وعليه تفرض العدالة الاجتماعية والاقتصادية نفسها بقوة في الملفات الوطنية والعالمية، غير أن تحقيق هذه الأخيرة يتطلب ميكانزمات وسياسات كفيلة بتحقيق ذلك خاصة في ظل البراغمة الاقتصادية العالمية.

1. المراجع المعتمدة:

- العسوي إبراهيم. (2000). *لعدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها* (الإصدار 1). بيروت، لبنان: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- العيسوي إبراهيم. (2014). *العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها*. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- رياض عزيز هادي. (1979). *الجماعات السياسية في العالم الثالث*. بغداد: دار الحرية للطباعة.
- غدندر أنطوني؛ يساعد بيريسال كارين ؛. (2005). *علم الاجتماع*. المنظمة العربية للترجمة، المحرر، و الصياغ، فايز، المترجمون) بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية.
- فونتنال، جاك تقدم آرو كينث. (2009). *العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى جيو -الاقتصادي*. (محمود إبراهيم، المترجمون) الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد زكي أبو النصر. (2016). *العدالة الاجتماعية، حلم اليقظة في مجتمع الإقصاء*. بنها الجديدة، مصر: دار الفيروز للطبع والنشر والتوزيع.
- الجميل، حميد. (ماي-أوت، 2013). *العولمة الاقتصادية وآليات الهيمنة والاحتكار الجديدة*. (منتدى الفكر العربي، المحرر) مجلة *المتنامى*، 153 - 179.
- الرضيع، حسن عطا. (26 ماي، 2013). *لعولمة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في الدول الفقيرة*. <http://www.ahewar.org/debat/show?r=0&aid=361105>؛ مجلة *الحوار المتنام*.
- أحمد عبد العزيز؛ جاسم زكرياء؛ الطحان، عبد الجليل؛. (2011). *العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية*. مجلة *الإدارة والاقتصاد* (86)، 61-84.
- خيري، سهام الدين ؛. (2012). *العولمة الاقتصادية ومتطلبات التنمية والنهوض في الدول*. مجلة *كلية بغداد للعلوم الاقتصادية* (29)، 25--50.
- طوير، لحضر؛. (جوان، 2013). *العولمة الاقتصادية دوافعها وأبعادها*. مجلة *دراسات وأبحاث*، 5 (11)، 242-261.
- مؤتمر العمل العربي. (أفريل 2013). *التنمية المتوازنة وتطلعات الشباب لتأمين فرص العمل*. الجزائر: تحت إشراف منظمة العمل العربية.